

١٢٦٦
٥٠
٤٠

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب
محكمة النقض
الدائرة المدنية

برئاسة السيد المستشار الدكتور / سعيد فهمي
وعضوية السادة المستشارين / محمد جمال الدين سليمان ،
مصطفى مرزوق
نواب رئيس المحكمة
السيد عبد الحكيم
نائب رئيس المحكمة
وممدوح القزاز

وبحضور رئيس النيابة السيد / يحيى شافعي
وأمين السر السيد / أحمد مصطفى النقيب
في الجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة بمدينة القاهرة
في يوم الخميس ١٨ من ربيع الأول سنة ١٤٢٣ هـ الموافق ٣٠ من مايو سنة ٢٠٠٢ م

أصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقيد في جدول المحكمة برقم ٤١١ لسنة ٦٢ ق .
المرفوع من

- ١- السيد / المتولى محمود أحمد الجميلي .
- ٢- السيد / سليمان محمود أحمد الجميلي .
- المقيمين بناحية بنى عبید مركز دكرنس - دقهلية .
- لم يحضر أحد عن الطاعنين .

ضد

١- السيد / وزير العدل بصفته الرئيس الأعلى لقلم كتاب محكمة استئناف المنصورة .

٢- السيد / رئيس محكمة استئناف المنصورة بصفته م ا س

(٢)

٣- السيد / أمين عام محكمة استئناف المنصورة بصفته .
ويعلن الجميع بهيئة قضايا الدولة بمجمع التحرير بالقاهرة .
حضر الأستاذ / طاهر شحاته المستشار بهيئة قضايا الدولة عن المطعون ضدهم .

الوقائع

في يوم ١٨/١/١٩٩٢ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف المنصورة الصادر بتاريخ ٢٠/١١/١٩٩١ في الاستئناف رقم ٨٦٢ لسنة ٤٠ ق وذلك بصحيفة طلب فيها الطاعنان الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة استئناف المنصورة وذلك للفصل فيها من جديد مع إلزام المطعون ضده المصاريف والأتعاب .

وفي اليوم نفسه أودع الطاعنان مذكرة شارحة .

وفي ١/٢/١٩٩٢ أعلن المطعون ضدهم بصحيفة الطعن .

وفي ١٠/٢/١٩٩٢ أعلن المطعون ضدهم مذكرة بنفاعهم طلبوا فيها رفض الطعن .
ثم أودعت النيابة مذكرتها وطلبت فيها قبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه .

وبجلسة ٤/١٢/٢٠٠١ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر فحددت لنظره جلسة ١٩/٢/٢٠٠٢ وبها سمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامى المطعون ضدهم والنيابة كل على ما جاء بمذكرته والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم بجلسة خاصة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر/ ممدوح القزاز والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في

أن قلم كتاب محكمة استئناف المنصورة استصدر من السيد رئيس المحكمة أمراً بتقدير الرسوم

١٤

القضائية في الاستئناف رقم ٨٦٢ سنة ٤٠ ق المنصورة بمبلغ ٤٠٠ ر ١٢٣٠ اجنيه ضد الطاعنين اللذين عارضاً فيه بتقرير في قلم الكتاب طالبين الحكم بإلغاء الأمر واعتباره كأن لم يكن على سند من انه لا يستحق سوى ربع الرسم لانتهاه النزاع صلحاً في الجلسة الأولى ، وبتاريخ ١٩٩١/١١/٢٠ قضت المحكمة برفض التظلم وتأييد أمر التقدير المتظلم منه . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقضه ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها استقرت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعنان بهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون . ذلك أن الثابت من الاستئناف ٨٦٢ سنة ٤٠ ق المنصورة أن الطاعنين قدما بجلسة ١٩٨٨/١٢/٢٩ الأولى بعد انعقاد الخصومة محضر صلح وطلباً لإحاقه بمحضر الجلسة وإثبات محتواه فيه وقد أقره وكيل المستأنف ضده وقضت المحكمة بذلك ومن ثم فإنه يتعين تسوية الرسوم طبقاً لنص المادتين ٧١ من قانون المرافعات ، ٢٠ مكرر من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المضافة بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٦٤ على أساس ربع الرسم . إلا أن الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض التظلم وتأييد الأمر المتظلم منه على قالة أن الدعوى أجلت لجلسة ١٩٨٩/٢/٢٦ وحجزت للحكم لجلسة ١٩٨٩/٦/٢٥ على الرغم من أن تأجيل الدعوى لا دخل لإرادة الطاعنين فيه وأن العبرة بتقديم محضر الصلح بالجلسة الأولى بعد انعقاد الخصومة ومن ثم فإنه يكون معيباً ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النص في المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية في المواد المدنية المعدلة بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٦٤ وفي المادة ٧١ من قانون المرافعات على أنه " إذا ترك المدعى الخصومة أو تصالح مع خصمه في الجلسة الأولى لنظر الدعوى وقبل بدء المرافعة فلا يستحق على الدعوى إلا ربع الرسم المسدد " يدل على أن المقصود بالجلسة الأولى هي الجلسة الأولى التي أعلن فيها المدعى عليه إعلاناً صحيحاً وأصبحت فيه الدعوى صالحة للمضي في نظرها وذلك عملاً بالمادة ٨٤ من قانون المرافعات فإذا تصالح المدعى مع خصمه

(٤)

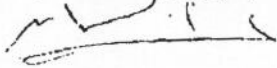
في هذه الجلسة وقبل بدء المرافعة فيها فلا يستحق على الدعوى إلا ربع الرسم المسدد ، وأنه لا يشترط لإعمال حكم هاتين المادتين أن تقضى المحكمة بإلحاق الصلح بمحضر الجلسة وإثبات محتواه فيه ، بل المستفاد من دلالتهما أنه يكفي لإعمالهما طلب إثبات الصلح في الجلسة الأولى وقبل المرافعة فيها لا يؤثر في ذلك تراخي إلحاقها إلى جلسة تالية - وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض التظلم وتأييد أمر تقدير الرسوم المتظلم منه على قالة أن (٠٠٠٠) الثابت أن عقد الصلح المذكور قد قدم في الجلسة الأولى لانعقاد الخصومة في ١٩٨٨/١٢/٢٩ إلا أن الاستئناف قد تأجل لجلسة ١٩٨٩/٢/٢٦ وتم حجزه للحكم لجلسة ١٩٨٩/٦/٢٥ ، فإن احتساب قلم الكتاب الرسوم على أساس المادة ٢٠ من قانون الرسوم يكون قد صادف صحيح القانون ويضحي الأمر المتظلم منه في محله بما يتعين القضاء برفض التظلم وتأييده) فإنه يكون قد شابه الخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن موضوع الطعن صالح للفصل فيه ، ولما تقدم بتعيين القضاء في موضوع التظلم في أمر تقدير الرسوم رقم ٩٠/٨٩/٦٦ الصادر بشأن الاستئناف ٨٦٢ لسنة ٤٠ ق المنصورة بإلغاء وتسوية الرسوم على أساس ربع الرسم المسدد .

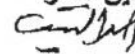
لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وألزمت المطعون ضدهم المصروفات وثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة ، وحكمت في موضوع التظلم في أمر تقدير رسوم الاستئناف ٨٦٢ لسنة ٤٠ ق المنصورة بإلغاء الأمر المعارض فيه وتسوية الرسوم على أساس ربع الرسم المسدد وألزمت المتظلم ضدهم المصروفات وعشرين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

نائب رئيس المحكمة



أمين السر



الهيئة المبينة بصدر هذا الحكم هي التي نطقت به :

أما الهيئة التي سمعت المرافعة ووقعت على المسودة فهي مشكلة

نائب رئيس المحكمة

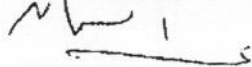
برئاسة السيد المستشار / عبد العال السمان

وعضوية السادة المستشارين / د. سعيد فهيم ، محمد جمال الدين سليمان ،

السيد عبد الحكيم نواب رئيس المحكمة

وممدوح القزاز

نائب رئيس المحكمة



أمين السر

